مشروع حنفي يتناغم مع انعطافة دولية نحو العلوم الاجتماعية في معالجة قضايا الإنسانيات!

نظّمت الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية حلقةً نقاشية حول كتاب "علوم الشرع والعلوم الاجتماعية: نحو تجاوز القطيعة- أليس الصبح بقريب". (مركز نهوض للدراسات والبحوث) لمؤلفه الدكتور ساري حنفي.
الندوة أقيمت عن بُعد عبر منبر الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية "حوارات إيناس"، وشارك فيها كوكبةٌ من الباحثين والمفكرين العرب، وأدارت الندوة منسقة الشبكة وأستاذة علم الإجتماع الدكتورة ماريز يونس التي استهلت الحلقة بتقديم الكتاب والإشارة الى أبرز الاشكالات والتساؤلات التي أثارها الكتاب لدى المشتغلين في علوم الشرع والعلوم الاجتماعية ومنها " إذا تم التعامل مع العلوم الشرعية باعتبارها حقلاً معرفياً فلماذا طرحت إشكاليةُ المصالحةِ بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية؟ فهل هناك إشكالية مصالحة بين علم النفس وعلم الاجتماع أو التاريخ والفلسفة؟ لماذا يجب أن نُدخل العلوم الاجتماعية إلى العلوم الشرعية والعكس؟ وكيف يمكن المصالحة بين مرجعتين متضاربتي المصادر المعرفية حصلت القطيعة بينهما منذ القرن التاسع عشر؟ فالمرجعية في العلوم الشرعية هي النص المنزل والفقه والشرع، في حين أن المرجعية في العلوم الإجتماعية هي النظريات الوضعية، فهل الشرع الاسلامي يختلف عن الشرائع الاخرى وبالتالي هل يمكن مصالحته؟ في حين أن هذه المصالحة لم تطرح في البلدان التي نشأ فيها علم الاجتماع؟ وكيف يمكن فصل الدين عن التشريع وربطه بالأخلاق فقط؟ وهل الفلسفة هي فرع من العلوم الاجتماعية؟ وكيف يمكن لفلسفة الاخلاق أن تشكل قاسماً مشتركاً بين الدين والعلوم الاجتماعية؟

هذه الأسئلة التي طرحتها يونس ناقشها المشاركون في الحلقة الدولية العلمية التي بدأت بمداخلة لمؤلف الكتاب وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت د. ساري حنفي، الذي اعتبر أن نظريته هي ضد فصل الفضاءات، مبيّناً خلال شرحه أن المطلوب في عصر الحداثة المحافظة على التنوع وفي ذات الوقت التماسك الاجتماعي.
أوضح حنفي أن لكلّ من النموذجين العلماني والديني عالمه الخاص وتعتبرُ النخبةُ الدينية أن الإسلام دينٌ ودولة، فالدين يشتغل في المجتمع ويصوغ السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي". بالمقابل يقترح حنفي أمراً مختلفاً، انطلاقا من "العمل على هذه الفضاءات

باعتبارها متمايزة وليست منفصلة ويؤثر بها منطق كُلّي. هذا المنطق هو مزيج من العلوم والأخلاق، وعبر الأخلاق يتقاطع الدنيوي والديني".

انطلق حنفي من ثلاث مقاربات "الأولى تعتبر أن تعليم الدين لا تعني تعليما دينياً، والثانية تكتفي بتدريس مادة ثقافية عن الأديان، والثالثة تنطلق من دراسة الكينونة الدينية "مقترحاً البديل عن ذلك بالقول "إن دراسة الكينونة الدينية بوصفها مادة عامة غير كافية، بل يجب تدريسها بكل وظائفها دون الخوف من الدين أوعلى الدين، فحذف العقيدة والاكتفاء بالروحانية يمنع الطالب من تجربة الولوج في الدين. نعم الوظيفة الأساس لتدريس الدين ليست نشر الإيمان، ولكن هذا ممكن طالما كان التعليم نقديا وتعدديا وليس تجييشيا.

الطرح الذي يقدمه حنفي في الكتاب يدعو الى " تبْيِئَة المعارف وفق منهج الوصل والفصل، فإذا كانت القضية علمية بحتة تُستخدمُ المناهجُ العلميةُ البحتةُ، لكن إذا كانت القضية علمية ودينية مشتركة، يجب فصل المناهج ومن ثم يحصل الوصل لتحقيق اتساق رؤية للعالم أو وفقا لميادين الحياة، ثم تبدأ الحوارات والفعل السياسي والقانوني".

ومن بيروت كانت مداخلة من الأب بولس وهبة راعي كنيسة مارمخايل للروم الأرثوذكس في بيروت الذي أكد على أهمية مشاركة علمي الإجتماع والشرع بمختلف مفاصل الحياة، وقال "أنا أؤمن كليا أن العلوم الاجتماعية والانسانية كما العلوم كافة تساهم في إثراء معرفتنا للدين نفسه، وأعتقد أن كل رجل دين واجبا عليه أن يلجأ الى استخدم العلوم الاجتماعية لفهمٍ أفضل للظواهر الدينية وطبيعة الدين، وليس هناك تنافر بينهما". وأجاب وهبة رداً على سؤال يونس حول تهميش علم الاجتماع الديني "علم الاجتماع الديني ليس فقط مهمشا بل غائبا أيضاً، لأن رجال الدين يظنون أنو يمكن فهم الإيمان والدين دون اللّجوء إلى علم الاجتماع أو علم النفس أو غيرها من العلوم، وهذه مقاربة خاطئة قد تسيئ الى الإيمان نفسِه" واعتبر الأب وهبة "أن العلوم الاجتماعية تغني مقاربة الظواهر والممارسات الدينية بشكل أعمق وأفضل وكأنها غربال أوعدسة رؤية"

وحول كتاب الدكتور حنفي اعتبر الأب وهبة أن "الكتاب موسوعي وشامل من حيث تناوله للقضايا وما يتضمنه من مراجع، وكأنه عدة كتب أو أطروحة متعددة الطبقات ومتشعبة الاتجاهات، وهو الذي يرفض إطلاقَ التسميات الدينية أو المناطقية على العلوم الاجتماعية، ويرفض أن يُقال علم اجتماع ديني لبناني أو عربي أو غيره، فاقترح الفصل والوصل بدلاً من الأسلمة". وأشاد الأب وهبة بأهمية استثمار الاختلافات الدينية لكي تكون جسراً للتعاون بدلاً من ان تكون مجالاً للحرب، متمنّياً أن "لا تظل هذه الصفحات أسيرة دفّتي كتاب وأن تناقَش في ورشات عمل وتوكل إلى لجنةٍ علمية للسّير بها"

من تونس كانت مشاركة الدكتور منير السعيداني أستاذ وباحث في علم الإجتماع بجامعة تونس المنار، الذي أشار إلى ملاحظة الدكتور حنفي في كتابه مركزية الفقه في تدريس 'علوم الشرع' في انعزال عن التحوّلات الاجتماعية وفي تجاهل للعلوم الاجتماعية، مشددا على دعوة حنفي للخروج من مأزق التجاهل التاريخي المتبادل بين العلوم الاجتماعية وما أسماه صاحب الكتاب "علوم الشرع". ومع ملاحظته ريادة الزيتونة التونسية في رفض الوهابية، أكد السعيداني أنّ مركزة التعليم بن يدي الدّولة في تونس ما بعد الاستعمارية حققت الانتقال من تعدد أنظمة التعليم (إسلامي، مسيحي كولونيالي، يهودي) إلى تعليم موحّد وغير ديني، وأنها كانت تجربة متفاوتة التقييمات. وأضاف السعيداني أن تقديره هو ضرورة توسيع المناقشة التي افتتحها كتاب حنفي بالبحث في ما يمكن أن يُعتبر علوماً إنسانية واجتماعية عربية إسلامية كلاسيكية وأخرى معاصرة، مشيراً "إلى أنه بالامكان إعادة قراءة الكلاسيكيات على أساس مقترحات جديدة يكون أساسها ربطاً بين الديكولونيالية وتجاوز الاستبدادية"، بما أن التصور ما بعد الكولونيالي غير كافٍ لأنه يكتفي بأن يسند "كل الشرور "إلى الكولونيالية من دون التفات إلى مسؤوليات الاستبداد المحلي ولا مسؤوليات التقليد المكتفي بذاته، كما يؤكد ساري حنفي. مقترح السعيداني هو أن نكون في نفس الوقت ديكولونياليين وما بعد استبداديين، لأن منطوق ثورات 2010 و2011 هو مناهضة الاستبداد من أجل إعادة بناء أسس العيش الكريم المشترك، مؤكدا على اضطلاع علاقة جديدة ممكنة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية في تصورها الكلاسيكي وفي تصورها المعاصر بدور أساس في إعادة البناء هذه. وأضاف السعيداني إنه "علينا أن ننتبه إلى أن الديكولونيالية هي تجاوز لما بعد الاستعمارية يستدمج فهما يرى أن الاستبداد هو وليد الكولونيالية بحيث تجتمع كولونيالية السلطة مع كولونيالية المعرفة، كما يقول آنيبال كيخانو". واعتبر السعيداني أنه، وعلى أساس ديكولونيالي، يمكن للثقافة العربية الإسلامية أن تقترح إسهاما خاصا في تطوير "إبستيمولوجيات الجنوب "كما يسميها بوافانتورا دي سوسا سانتوس. وأكد السعيداني على تاريخية هذا الإسهام كما يظهر بالعودة الى أسس بناء علم الاجتماع ما بعد الكولونيالي في تونس حيث يُلاحظ وجود لفظ "الديكولونيالية "بوصفها مفهوما وعنواناً وبرنامجا، مبيّنا أن انطلاقة علم الاجتماع الديكولونيالي هذه حاولت أن تأخذ في الاعتبار مكتسبات العلوم الإنسانية والاجتماعية العربية الإسلامية الكلاسيكية، بموقع ابن خلدون المركزي فيها، من أجل إعادة بناء العلم الاجتماعي. ولم يفت السعيداني أن يؤكد أن مشروع حنفي يتناغم مع انعطافة دولية نحو العلوم الاجتماعية في معالجة قضايا الإنسانيات، وهي انعطافة تندرج

فيها انعطافة نحو الثقافي في معالجة قضايا المجتمعات بما يفسح المجال لإعادة التفكير في كيفيات تمثيل المجتمعات قضاياها والتعبير عن مشاغلها.

المداخلة الأخيرة كانت مع المفكر اللبناني الدكتور ناصيف نصّار الذي دعا الى استبدال مصطلح الفصل بإستقلالية العلوم الاجتماعية. واعتبر نصّار أن اطروحة الفصل والوصل الذي قدمها د. حنفي في كتابه هذه "لا تكفي لتأدية الخدمة من التعاون بين العلمين، وكلمة فصل ليست كافية ولا دقيقة، بل المفهوم الأصح للدفاع عن العلوم الاجتماعية هو مفهوم الاستقلالية، فهي كغيرها من العلوم التي تمارس في العالم البحثي، وهي علوم مستقلة، والإستقلالية هنا يجب أن لا تُفهم بلغة العدائية".
واعتبر نصار أن العلوم مهما بلغت اهميتها فهي "ليست نمطا من التفكير مكتفياً بنفسه بل هناك حاجة لغيرها من أنماط التفكير وهي نفسها لا تقدم الحلول للناس، فالعلوم مقتصرة على معرفة الواقع، ولكن هناك نمطٌ آخر من المعرفة لا يرتبط بالواقع وليس الواقع موضوعه الأساسي إنما العمل، والعمل موضوع لمقاربة يمكن أن تسمى علمية، انها المقاربة المعيارية" وأضاف نصار معززا شرحه بمثل حول الأخلاق قائلا "الأخلاق لا يوجد لها علم، الاخلاق هي مذهب معياري في الحياة يتناول الخير والحلال والمباح، المهم ان هذه المقاربة للمعرفة على مستويي معرفة الواقع من جهة، والمعرفة المعيارية من جهة ثانية، لا تجعل لأي نمط من هذين النمطين يكتفي بذاته، فالمعرفة تحتاج الى معرفة الواقع والمعرفة الواقعية تحتاج الى معرفة معيارية، ولكل حقل منهما شرعيته".
وشدد نصار على أهمية أن يدرك كل حقل من هذه الحقول وضعه في عالمنا المعاصر اليوم، "فمهمة معرفة الفقه الاسلامي بنفسه في عالمنا اليوم هي مهمة اساسية لكي يعرف اين هو وأين قدرته وامكاناته، فهناك نمو كبير للمعرفة المعيارية، وهنا على الفقهي أن يأخذها بعين الاعتبار، وبذلك ينزاح شاء أم أبى عن المركزية التي يدعيها لنفسه لأن هناك تقدم كبير في مجال المعارف الحقوقية والاخلاقية ونشأت أيديولوجيات وفلسفات حول القيم المركزية التي قام عليها الفقه" واختتم نصار مداخلته بالتشديد على أهمية الاستقلالية باعتبارها تتجاوز المصطلحات التي درج عليها بعض المفكرين تحت مقولتي الفصل والوصل، لان هاتين الكلمتين لا تتجاوزان الجدلية القائمة بين علوم الشرع وعلوم الدين لان فكرة الجدلية تتضمن مفاهيم أكثر دقة في تحديد كل حقل من الحقول وفي رسم أطر التفاعل فيما بينها"

اختتمت الندوة بالتفاعل مع أسئلة الجمهور التي طرحت عبر وسائل التواصل الاجتماعي للشبكة، وأكد جميع الأساتذة المشاركون في الندوة على أهمية مواصلة النقاش وتوسيعه وتطويره وسط الجماعة العلمية العربية.

الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية